



كوتامارى عىراق
ءاء كاي بالآى ئىئىءءاءىء

ءمهورىة العىراق
المءكمة الاءءاءىة العلىا
الءءء: ٦٣/اءءاءىة/ءمىىز/٢٠١٢

ئشكلىء المءكمة الاءءاءىة العلىا بءارىء ٦/٦/٢٠١٢ برئاسة القاضى السىء
مءءء المءموء وعضوىة كل من الساءة القضاة فاروق مءمء السامى وءعفر ناصر ءسىن
أكرم طه مءمء وأكرم أءمء بابان ومءمء صائب النقسئبئءى وعبوء صالح الءمىمى
ومىءائل شمشون قس كوركىس وءسىن أبو الءمن المائونىن بالقضاة بأسم الشعب
وأصءرء قرارها الآئى :

١. الممىز / المءءى / عبء الله سءار رشىء - وكىله المءامى ءواء ماهوء سلمان .
الممىز علىهما / ١. المءءى علىه / وزىر البلىءىاء والأشءال العامة / إضافة لوظىفءه وكىله
الموظف الءقوقى زىاء ءسىن على .
٢. الشءص الءالء / مءىرىة بلىة قزانىة - وكىله الموظف الءقوقى
أءمء ماهر بوسف .

الإءعاء

اءعى المءءى (الممىز) بوساطة وكىله أمام مءكمة القضاة الإءارى انه بءارىء
١١/٥/٢٠٠٩ ءم طلباً الى مءىرىة بلىة قزانىة بعء سنىن طوىلة من الءءمة للءصول على
قءعة ارض سكنىة وءصلء موافقة وزارة البلىءىاء والأشءال العامة بئاء علىء الءعلىمات
الصاءرة بموءب كئاب مجلس الوزراء ٢٤/٢٤/٢٠٠٦ فى ٢٥/٦/٢٠٠٦ وتم أشعار مءىرىة
بلىة قزانىة بءلك بموءب كئاب وزارة البلىءىاء والأشءال العامة/مءىرىة بلىءىاء مءافظة
ءىالى المرقم ١٣١٣ فى ٢٠/١/٢٠١٠ ولءى مراءعة موكله للبلىة لءرض ئسءىل القءعة
المءصصة إلىه المرقمة (٣/١٠) مقاءعة ٢٢ ءوال) بأسمه إلا انه لم ئم إءراءات الئسءىل
كون موكله أءىل على الئقاعء بءارىء ١/٧/٢٠٠٩ . وقءم المءءى طلباً بءلك الى المءءى
علىه/إضافة لوظىفءه بءارىء ٣١/١٠/٢٠١٠ ءون ءءوى . ئظلم المءءى لءى
المءءى علىه /إضافة لوظىفءه بءارىء ١/١٢/٢٠١٠ ولم بىء بالئظلم رءم مضى المءة
القائونىة ، أقام المءءى ءعواه بءارىء ٢٤/٢/٢٠١١ طلباً الءكم بئسءىل القءعة المرقمة

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيٲتيحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٦٣/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

(٣/١٠ مقاطعة ٢٢ غوال) بأسمه أسوة ببقية الموظفين كونه عند تقديم الطلب كان في الخدمة ، ونتيجة المرافعة الحضورية العننية وإدخال مدير بلدية قزانية شخصاً ثالثاً الى جانب المدعى عليه قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ ويعدد الاضبارة (٦٧/ق/٢٠١١) الحكم برد دعوى المدعي . طعن وكيل المدعي (المميز) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب والحجثيات التي اعتمدها ذلك ان اللجنة المركزية في مديرية بلديات محافظة ديالى قد قامت بتاريخ (٢٠١٠/١/٢٠) بتخصيص قطع أراضي سكنية للمشمولين من الموظفين ومن ضمنهم المدعي وحسب الضوابط المقررة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (م . ن . ر . /٢٤/٤٢٤) في (٢٥/٦/٢٠٠٦) ومن تلك الضوابط ان يكون المخصصة له القطعة السكنية مستمراً في الخدمة وحيث ان المدعي قد أحيل على التقاعد بموجب الأمر الإداري الصادر من وزارة الاتصالات الدائرة الإدارية في ٢٠٠٩/٧/١ بالعدد المرقم (٣٣١) لذا فانه يكون قد فقد احد شروط التخصيص وهو شرط الاستمرار بالخدمة في وظيفته المقررة ضمن الضوابط المشار إليها أعلاه . كما تبين للمحكمة ان المدعي لم يكن مشمولاً باعامام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ق/٢/١/٢٠٥٣/٢٢) في ٢٠١١/٦/١٦ المتضمن شمول الموظفين الذين أحيلوا على التقاعد بعد مصادقة المحافظ على أعمال لجنة التخصيص لإحالة المدعي على التقاعد قبل مصادقة المحافظ على التخصيص المصادف في ٢٠١٠/١/٢٠ لذا تكون الدعوى فاقدة لسندها القانوني ويكون الحكم المميز إذ التزم بوجهة النظر القانونية المتقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي نيينتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٣/اتحادية/تميز/٢٠١٢

وقضى برد الدعوى قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية مع
تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٦/٦/٢٠١٢ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا